مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العلاقات الصينية اليابانية في ظل الخلاف على منطقة بحر الصين الشرقي
اسم الكاتب: علي غانم شريف الحمداني، أ.م.د. سيف نصرت توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7846
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.46

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العلاقات الصينية اليابانية في ظل الخلاف على منطقة بحر الصين الشرقي

The Sino-Japanese relations in light of the dispute over the East China Sea

Ali Ghanam shareef [a]
Saif Nussrat Tawfeeq [a]
[a] Tikrit University / College of Political Science

علي غانم شريف الحمداني [a]
أ.م.د. سيف نصرت توفيق [a] *
[a] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 22 Jan. 2023
- Accepted 10 Feb. 2023
- Available online 31 March. 2023

Keywords:
- religion
- US administration
- decision-making
- American strategic
- International studies

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This research attempts to study the Sino-Japanese relations, which have undergone a varying degree of changes and developments, as we find between them a state of repeated violent tensions due to the Japanese war on China in 1894 and the war that accompanied World War II after 1937, which still overshadows the relations between the two countries, as we find Distinction in the relations between the two countries, which is one of the most important relations in the international and regional system, which made the region a center of global polarization, which led to an impact on relations with the countries of the region, we find points of difference and cooperation in the relations between them, the differences included the Japanese occupation of China, the demarcation of maritime borders, the dispute over an issue Taiwan and the main dispute revolves around the issue of islands in the East China Sea (Senkaku /Diaoyu), As for cooperation between the two countries, both countries possess major economic resources, the second and third largest economies in the world, and the need for economic and trade cooperation and mutual bilateral investments between the two countries left differences sideways in order to develop Mechanism of international and regional economic integration in the Asia-Pacific region.

*Corresponding Author: Ali Ghanam shareef ,E-Mail: aliganm312@gmail.com , saifiq@tu.edu.iq
Tel:009647713363375 , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 22/كانون الثاني /2015
- القبول : 10/ شباط /2015
- النشر المباشر: 31/اذار/2015

الكلمات المفتاحية :
_ الاحتلال الياباني للصين
- ترسيم الحدود البحرية
- قضية تايوان
- سيادة جزر بحر الصين الشرقي(سينكاكو/ دياويو)
- التعاون الاقتصادي

الخلاصة : يحاول هذا البحث دراسة العلاقات الصينية اليابانية التي مرت بدرجة متفاوتة من التغيرات والتطورات اذ نجد بينهما حاله من التوترات العنيفة المتكررة بسبب الحرب اليابانية على الصين في 1894 والحرب التي رافقت الحرب العالمية الثانية بعد عام 1937، والتي لا تزال تلغي بظلالها على العلاقات بين البلدين، كما نجد تميز في العلاقات بين البلدين وهي من اهم العلاقات في النظام الدولي والاقليمي، مما جعل المنطقة مركز استقطاب عالمي، أدت الى تأثير على العلاقات بدول المنطقة، نجد نقاط اختلاف وتعاون في العلاقات بينهما، شملت الخلافات الاحتلال الياباني للصين، وترسيم الحدود البحرية، الخلاف على قضية تايوان والخلاف الرئيسي يدور حول قضية الجزر في بحر الصين الشرقي(سينكاكو/ دياويو)، اما التعاون بين البلدين فكلا البلدين يمتلكان موارد اقتصادية كبرى ثاني وثالث اكبر اقتصاد في العالم ودعت الحاجة الى تعاون اقتصادي وتجاري واستثمارات ثنائية متبادلة بين البلدين وترك الخلافات جانياً من اجل وضع ألية التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في منطقة اسيا _ المحيط الهادئ.

المقدمة:

أتسمت العلاقات بين الصين واليابان بالتوتر على خلفية نزاعات في قرون السابقة على بعض الجزر تقع على بحر الصين الشرقي المعروفة باسم (سينكاكو/ دياويو)، تقع هذه الجزر تحت سيطرة اليابان، وتكتسب هذه الجزر اهمية استراتيجية بفضل قربها من ممرات التجارة العالمية، فضلاً عن كونها مصدراً مهم لصيد للأسماك واحتوائها على موارد نفطية مهمة، سيطرت اليابان على هذه الجزر ووضعت علامات سيادتها في عام 1895، وضمها للأراضي اليابانية وتنازلت اليابان عن بعض الجزر والاراضي وافق اتفاقية فرانسيسكو بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية، لكن الصين تؤكد على ان جزر (دياويو) هي اراضي صينية تقع منذ عصور ضمن اراضيها وكانت جزءا من مقاطعة تايوان.

خضعت العلاقات بين الصين واليابان لوجهات النظر الامريكية وانخراطها مع الصين، على اثرها قامت اليابان عام 1972 بعلاقات رسمية مع الصين وتطورت بشكل إيجابي، وجرى تبادل الزيارات بين رؤساء الحكومات البلدين، وتم توقيع معاهدة سلام وصداقة تحدد العلاقات المستقبلية وكان هذا في عام 1978،

وبعدها في عام 1992، قام الامبراطور الياباني بزيارة الصين واعتذاره للشعب الصيني بسبب الجرائم الحرب اليابانية ضد الشعب الصيني، بالرغم من التطور في العلاقات بين الصين واليابان، الا ان أجواء التوتر عادت في عام 2010 بسبب اصطدام قارب صيد صيني بقارب تابع لقوات خفر السواحل اليابانية في بحر الصين الشرقي، وشهدت أزمة دبلوماسية حادة بينهما، وشراء الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي من قبل اليابان، مما أصابه العلاقات حالة من الجمود لفترة وجيزة، ثم عادت العلاقات بعد ان أتخذ رئيس الوزراء الخطوة الأولى نحو المصالحة في خطابه عام 2014، من أجل أعادة العلاقات بشكل افضل.

تكمن العلاقات اليابانية _ الصينية في تعاون بينهما، اذ كل منهما لديه تصور عن الدور الإقليمي والدولي القوي لهما، مما دعتهم الحاجه الى تعاون لتحقيق مصالحهم ألاقتصادية وتجاري بين البلدين، تعد اليابان رابع اكبر شريك تجاري للصين، وللبلدين استثمارات متبادلة وخاصة بعد عام 1979، اذ فتحت مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي الشامل بين البلدين على مدى السنوات الأربعين الماضية، التعاون بين الصين واليابان بدأ في بناء الية تكامل اقتصادي الإقليمي لفتح أسواقها لبعضها البعض وتوسيع الية التكامل الاقتصادي في منطقة اسيا _ المحيط الهادئ، بالرغم من التطور في العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي والتجاري، الا ان لاتزال هناك خلافات حول سيادة جزر (سينكاكو/ دياويو) بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي، مما جعل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين متوترة بسبب سيادة تلك الجزر.

<u>أهمية الدراسة:</u>

أن موضوع الدراسة بالتطرق الى مختلف التفاعلات في منطقة بحر الصين الشرقي وتأثيرها على العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة التي يطلق عليها منطقة شرق اسيا في ظل تعدد الفواعل الاقليميين في المنطقة وتشابك مصالحهم في ظل المطالبات على السيادة البحرية وملكية الجزر في بحر الصين الشرقي خصوصاً اذا ما علمنا:

1- المنطقة كانت خلال فترة الاستعمارية تحت ظل القوى الاوربية.

2- ظهور الصين واليابان كقوى إقليمية بارزة في منطقة بحر الصين الشرقي.

3- ازدياد مطالبات الصين على السيادة في المنطقة وخلاف على ملكية الجزر البحرية.

4- دعم الولايات المتحدة الامريكية لليابان في سيادتها البحرية على الجزر مما اثر بشكل كبير على العلاقات بين البلدين.

5- الخلافات على الجزر سينكاكو/ دياوياي اهم القضايا التي محل الخلاف بين الطرفين التي اثر بشكل كبير على العلاقات وخاصتاً بعد شراء اليابان للجزر سينكاكو في عام 2012.

6- بالرغم من الخلافات البحرية يركز البلدين الصين واليابان على علاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والاستثمارات وترك مسئلة السيادة جانباً لتحقيق مصالهم.

الإشكالية : لمعالجة موضوع الدراسة اقترحنا الإشكالية التالية: في ظل توسع الاستراتيجية البحرية الصينية في المنطقة بحر الصين الشرقي ما هو اثرها على العلاقات الصينية اليابانية؟.

تنقسم الإشكالية الرئيسية الى تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي طبيعة العلاقات الصينية اليابانية؟

2- ما هي نقاط الاختلاف في علاقات الصينية اليابانية؟

3- ما هي نقاط التلاقي في العلاقات الصينية اليابانية وتأثيرها على التعاون الاقتصادي بين الطرفين؟

4_ كيف تؤثر نقاط الاختلاف وتعاون على قضية السيادة البحرية وامن دول المنطقة؟

الفرضية: تقوم الفرضية على أساس الفرضية الشرطية فكلما زادت العلاقات التعاونية الاقتصادية والأمنية بين الصين واليابان وعقد شراكات واستثمارات مع دول المنطقة كلما قلت الخلافات البحرية وتقليل من حجم التأثير بالمطالبة على السيادة الجزر وزاد الاستقرار والسلام في المنطقة، وكلما قلت فرص التعاون بين البلدين يؤثر بشكل مباشر على فرص الاستقرار والسلام الأمني في المنطقة.

المبحث الأول

نقاط الاختلاف والتعاون في العلاقات الصينية اليابانية

تعد منطقة شرق اسيا من المناطق الجيو ستراتيجية المهمة لدول المنطقة بشكل عام والصين واليابان بشكل خاص كونهما اكبر اقتصادين في المنطقة مما جعل المنطقة مركز استقطاب للدول الإقليمية والدولية والتي أدت الى تأثير كبير على علاقتها مع الدول الاقليمية مما جعلها عرضة للمطالبات بسيادة على الجزر البحرية في المنطقة وخاصة بحر الصين الشرقي.

المحور الأول: طبيعة العلاقات الصينية اليابانية

تتعدم الحدود البرية بين الصين واليابان، الا ان الدولتين تقعان في مواجهتين كل منهما على بحر الصين الشرقي، مما جعلهما يتنازعان على أرخبيل مكون من ثمان جزر صغيرة جداً يقع منتصف الطريق، على بعد 300 كم2 من أكبر قاعدة عسكرية في الصين شنغهاي shanghai، هذه الجزر تحتوي على احتياطات هائلة من البترول، وترفض الدولتان التنازل عن حقهما في السيادة عليها[1].

يفصل الصين واليابان بحر الصين الشرقي (East China Sea) وهو ذراع المحيط الهادي المتاخم للبر الرئيسي شرق آسيا ويمتد شمال شرق بحر الصين الجنوبي، وهو جزء من المحيط الهادئ تقدر مساحته بحولي1,249,000كم^2 (482،000 ميل مربع)، يمتد من تايوان شمالا إلى اليابان وكوريا الجنوبية وأهم الموانئ التي تقع عليه هي شنغهاي ناكا زاكي، ويربطه مضيق فرموزا (مضيق تايوان) ببحر الصين الجنوبي[2].

---

(1) جميلة طيب، "البعد الأمني في العلاقات الصينية اليابانية"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد21، مجلد1، (الجزائر،2011)، ص162.

(2) **Unresolved territorial and maritime claims continue to hamper exploration and development In the East China Sea**, US Energy Information Administration, 17 September, 2014, P1.

(*) هناك سلسلتان من الجزر في غرب المحيط الهادي الأولى تشمل جزر الكوريل، والأرخبيل الياباني الرئيسي، وأوكيناوا، والجزء الشمالي من أرخبيل الفلبين، وشبه جزيرة الملايو، وتايوان، تتكون السلسلة الثانية من جزر اليابان الممتدة حتى غوام وجزر ميكرونيزيا الاندونيسية، ينظر:

Joshua Espena and Chelsea Bomping, **the Taiwan Frontier and the Chinese Dominance for the Second Island Chain, Australian Institute of International Affairs**, 13 AUG ,2020, in: https://2u.pw/HUDzci, (27،1،2022).

يحد بحر الصين الشرقي من جهة الشرق والجنوب الشرقي الجزء الأوسط من سلسلة الجزر الأولى قبالة * البر الرئيسي القاري لأوراسيا الشرقية، بما في ذلك جزيرة (كيوشو) اليابانية وجـزر (ريوكيو)، وجزيرة تايوان في الجنوب، يتصل ببحر اليابان في الشمال الشرقي عبر مضيق كوريا وبحر الصين الجنوبي، والدول المطلة عليه هي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين، ويضم العديد من الجزر والحيدات والصخور، واهم هذه الجزر سينكاكو او دياويو وجزيرة تونغ ومجموعة من الحيدات او الأرصفة مثل صخور سوكورتا وتسمى ايضاً سويان وصخور هوبجياو وصخور يايجاو[1].

بحر الصين الشرقي الذي يتصل به مضيق تايوان بين تايوان والبر الرئيسى للصين، اذ يلتقيان بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ليشكلا معا بحر الصين، كما يمتد بحر الصين الشرقي شرقا إلى سلسلة جزر (ريوكيو) وشمالاً إلى (كيوشو)، وهي أقصى جنوب جزر اليابان الرئيسية شمال غرب جزيرة (تشيجو) قبالة كوريا الجنوبية، ومن ثم غربا إلى الصين، وهذه الحدود الشمالية تقريب خط يمتد من جزيرة تشيجو إلى مصب نهر اليانغتسي (شيانغ جيانغ) على الساحل الشرقي للصين تفصل بحر الصين الشرقي عن البحر الاصفر[*][2].

---

[1] Teshu Singh, **China & Japan: Tensions in East China Sea**, IPCS, New Delhi, No.198, October 2012, P1.

[*] يعد البحر الأصفر أو بحر (هوانغ هاي) فرعاً صغيراً من المحيط الهادئ، ويقع في شمال بحر الصين الشرقي بين البر الرئيسي للصين، وشبه الجزيرة الكورية، ينظر:

Yellow Sea Ecoregion, in: https://2u.pw/1cp1kx,(1,2,2022).

[2] Eugene C. Lavon, **East China Sea**, Britannica, in: https://2u.pw/0RQvVg, (28،1،2022).

خريطة (1) بحر الصين الشرقي والجزر المتنازع عليها



تشترك الجارتان، اليابان والصين في روابط تاريخية قديمة تعود إلى العصر الإمبراطوري اذ تظهر الوثائق التاريخية أن هناك اختلافات في اللغة والدين والأدبيات بين الصين واليابان، مع احتفاظ اليابان ببعض المهارات التي اختفت في الصين، كانت هناك أيضاً صراعات عنيفة متكررة بين البلدين، بدءاً من الحرب الصينية اليابانية الأولى في 1894–1895، والحرب التي رافقت الحرب العالمية الثانية في 1937 – 1945 التي صاحبت الجرائم الاحتلال الياباني ولا تزال تلقي بظلالها على العلاقة بين البلدين[1].

عندما أصبحت الصين دولة شيوعية خلال الحرب الباردة، توترت العلاقات بين طوكيو وبكين وخضعت لوجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية وانخراطها مع الصين، في عام 1972 أقامت اليابان وحزب الشعب الصيني علاقات رسمية وتطورت العلاقات بين البلدين بشكل إيجابي، في عام 1978 قام نائب رئيس صيني

---

[1] محمد غروري، **هل سترسم تايوان ملامح العلاقة اليابانية – الصينية**، أندبندت عربية، (2021/1/16)، في: https://2u.pw/gMq2u، (2022/8/8).

بأول زيارة رسمية له إلى الأراضي اليابانية وتعتبر أول زيارة رسمية رفيعة المستوى بعد الحرب العالمية الثانية ووقع البلدان معاهدة سلام وصداقة تحدد العلاقات المستقبلية بين البلدين[1].

إن زيارة الإمبراطور الياباني (أوكيتو AKIHITO) الى الصين عام 1992 واعتذاره للشعب الصيني بسبب جرائم الحرب اليابانية واعتراف الحكومة اليابانية والزعماء اليابانيين في عدة مناسبات بصورة صريحة بالغزو الياباني وإعرابهم عن ندمهم واعتذارهم للبلدان التي سقطت ضحية للغزو ومنها الصين أتاحت فرصة مناسبة لتدفئة الأجواء مما قاد الى استمرار التحسن في العلاقات بين البلدين ولو بصورة بطيئة من خلال تفعيل الالتزام بالوثائق السياسية الثلاث (البيان المشترك بين الصين واليابان) و(معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان) و(الاعلان المشترك بين الصين واليابان) واتخاذ التاريخ مرآة, والتطلع الى المستقبل لضمان استمرارية نجاح وتطور الآفاق المستقبلية لكلا البلدين, والحدث الأهم بالنسبة للصين عام 2008 اذ حدثت كارثة الزلزال الذي ضرب مقاطعة (سيجوان) الصينية بقوة بلغت 7,9 على مقياس رختر للزلازل، اذ كانت اليابان من اوائل الدول التي أعلنت إرسال فرق إنقاذ طبية للمنطقة المتضررة وبالفعل تم ذلك وقد أنفقت اليابان نحو 500 مليون ين ياباني ضمن مساعداتها للصين بعد الزلزال[2].

بالرغم من هذا التطور في العلاقات اليابانية الصينية إلا أن أجواء التوتر عادت مرة أخرى في السابع من أيلول عام 2010، عند اصطدام قارب صيد صيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية في مياه بحر الصين الشرقي، قرب جزيرة "سينكاكو" او "دياويو" وتصاعدت الازمة بين البلدين اذ شهد عام 2010 ازمة دبلوماسية حادة بين اليابان والصين على اثر اعتراض دورية زوارق يابانية قارب صيد صيني قبالة جزر دياويو, اذ قدمت وزارة الخارجية الصينية احتجاجا شديد اللهجة الى اليابان بسبب احتجاز سفينة صيد الصينية والتي كان على متنها 14 راكب فضلاً عن قائدة السفينة وقد اعترت موجة من الغضب الشعبي في الشارع الصيني ونظم اكثر من 100، مواطناً صينيا احتجاجاً بالقرب من السفارة اليابانية في بكين اعتراضاً على قرار حجز القارب الصيد الصيني، وقد تم في وقت لاحق الإفراج عن طاقم سفينة الصيد الصينية ماعدا قبطان السفينة, ومن جهة أخرى قامت الصين باحتجاز 3 مواطنين يابانيين بحجة دخولهم منطقة عسكرية

(1) محمد غروي، مصدر سبق ذكره.

(2) باهر مردان، **العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية**، دراسات دولية، العدد57، 2013، ص201.

صينية دون تصريح واتهامهم بتصوير أهداف عسكرية بالفيديو بطريقة غير قانونية وعلى اثر هذا الحادث وفي تطور متسارع أعلنت اليابان الإفراج عن القبطان الصيني المحتجز ومن ثم قامت الصين بالإفراج عن المواطنين اليابانيين المحتجزين الذين خالفو القانون الصيني, وقد تعاملت الصين في أزمة القارب الصيني الأخيرة باتجاهين الأول ترمي فيه الى اعادة العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة سلسة حيث طالبت اليابان باتخاذ إجراءات عملية لإصلاح العلاقات وإزالة الآثار السلبية للحادث في أعقاب النزاع بشأن قارب الصيد وبدورها أظهرت الصين حسن نيتها بإطلاق سراح المواطنين اليابانيين الثلاث[1].

كانت العلاقات بين اليابان والصين عندما تولى رئيس الوزراء شينزو آبى منصبه في كانون الأول 2012 في حالة من الجمود، لكن بعد فترة وجيزة اتخذ آبى الخطوة الأولى نحو المصالحة في خطابه السياسي الذي ألقاه في كانون الثاني عام 2014 أمام الدايت، اذ أعرب عن تصميمه على العمل من أجل علاقات أفضل بين البلدين، داعيًا إلى استئناف الحوار على مستوى قادة البلدين، كما دعا إلى إعادة تأسيس علاقات ثنائية قائمة على المنفعة المتبادلة والمصالح الجيوسياسية المشتركة[2].

في عام 2012، قام العديد من كبار الشخصيات اليابانيين على رأسهم نائب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي تاكا مورا ماساهيكو ورئيس الوزراء السابق فوقودا ياسو، بزيارة الصين لكسر الجمود وفي تشرين الثاني عام 2014 وعقب سلسلة من المناقشات بشأن جزر سينكاكو وقضايا رئيسية أخرى، أعلن البلدان عن اتفاق من أربع نقاط لاستئناف الحوار في محاولة لبناء علاقة ثقة متبادلة، وفي وقت لاحق من نفس الشهر تمكن آبى من الجلوس مع شي جين بينغ على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي أقيم في الصين وهكذا تم عقد أول محادثات ثنائية رفيعة المستوى بين البلدين منذ وقت طويل لكن شهد العام التالي تصعيدًا في التوترات حول المطالبات التاريخية للصين بجزر بحر الصين الشرقي، ولكن تم تفادي حدوث تدهور خطير في المحادثات وفي أيلول عام 2016 التقى آبى مع شي أثناء وجوده في الصين

(1) بلال ياسين محمد الكساسبة، **العلاقات اليابانية – الصينية منذ تطبيع العلاقات (1972-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2012، ص ص 72_73.

(2) كاواشيما شين، **السياسة اليابانية تجاه الصين في مرحلة ما بعد آبي: سياسة جديدة لعصر مختلف**، اليابان بالعربي، (2020/10/1)، في: https://2u.pw/W8ksX، (2022/8/14).

لحضور قمة مجموعة العشرين في هانغتشو وبهذه الطريقة كان البلدان يتجهان نحو إقامة علاقات ثنائية قياسية جديدة[1]

خريطة (3) الدول المطلة على بحر الصين الشرقي



المصدر: **الصين ترفض طلباً يابانياً بالتنقيب عن الغاز**، وكالات، اذار، 2015، في: https://2u.pw/VtwWm.

المحور الثاني: نقاط الاختلاف في العلاقات الصينية اليابانية

بدأت العلاقة بين الصين واليابان منذ ثمانيات القرن الماضي تشهد بين الفينة والأخرى توتراً حول العديد من القضايا التي ضلت عالقة بينهما وأهم هذه القضايا شملت في الاتي:

1_ الاحتلال الياباني للصين

برزت هذه المشكلة في ثمانينيات القرن الماضي، وهي تعود في الأساس الى ما تراه الصين منافيا لروح البيان الصيني الياباني المشترك لعام 1972، الذي على أساسه اعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعبرت فيه الحكومة اليابانية عن صدق نواياها لحل مشاكل التاريخ بطريقة صحيحة، خاصة الأعمال التي

(1) المصدر نفسه.

قامت بها الحكومة والمسؤولين اليابانيين من إنكار لتاريخ الاعتداء على الصين ومحاولة تجميله بين حين وآخر[1].

2_ النزاع على جزر سينكاكو/ دياويو

تعددت الأسباب التي أدت إلى إثارة النزاع حول الجزر، وتتلخص أهمها في: التغيرات الهيكلية التي تشهدها المنطقة وتغير ميزان القوى بين البلدين لصالح الصين، وتنامي نزعات التعصب القومي والمشاعر الوطنية في البلدين، وعودة اليمين المحافظ في اليابان، واكتساب الصين لمزيد من الثقة بفعل عقود من النمو الاقتصادي الكبير، اذ أصبحت النزاعات حول هذه الجزر الصغيرة في السنوات الأخيرة، المصدر الرئيسي للتوتر في العلاقة بين الصين واليابان، وساءت العلاقة بشكل كبير بين البلدين بعد قرار الحكومة اليابانية القاضي بشراء ثلاثة من الجزر الخمسة وتأميمها في أيلول من عام 2012 ويبدو أن التصعيد سيبقى سيد الموقف بعد وصول "شينزو آبي" للحكم، خصوصا وأن حزبه (الحزب الليبرالي الديمقراطي) تعهد خلال حملته الانتخابية بتعزيز القدرات العسكرية اليابانية لمواجهة المواقف العدائية للصين في بحر الصين الشرقي، وتطوير عمليات الصيد في جزر سينكاكو/دياويو، هذا بالإضافة إلى أن البلدين أغلقا باب التفاوض وينفيان وجود نزاع حول الجزر ويتمسك كل طرف بحقه السيادي دون تقديم أي تنازل أو محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للحوار[2].

3_ الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية

بالإضافة إلى الجزر بحر الصين الشرقي، يختلف البلدان حول قضيتين مهمتين المتمثلة بالاتي:

القضية الأولى/ تتمحور حول ترسيم وامتداد الحدود البحرية لكل بلد داخل بحر الصين الشرقي، وقد نتج النزاع عن تباين في تأويلات البلدين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فقد اقترحت اليابان ترسيم الخط

---

[1] باهر مردان، مصدر سبق ذكره، ص203.

[2] Ministry of Foreign Affairs of Japan, Senkaku Islands, in: https://2u.pw/gyyml, (18/8/2022).

البحري بين البلدين استناداً على المادة 57 من قانون البحار التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، وبما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميل بحري، فإن اليابان رسمت من جانب واحد خطًا حدودياً على مسافة متساوية من ساحلي البلدين، وهو ما رفضته الصين، هذه الأخيرة طالبت بترسيم حدودها وفقاً للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس مبدأ "الامتداد الطبيعي لجرفها القاري"[1].

وهو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري؛ وهي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري، وفي سنة 2008، توصل البلدان بعد 12 جولة من المحادثات إلى اتفاق يقضي بتطوير مشترك لمنطقة بحرية تمتد على جانبي الخط الذي رسمته اليابان وتضم حقل الغاز والنفط "لونغ جينغ" أو "أسونارو" وفقاً للتسمية اليابانية، ومشاركة اليابان في تطوير الحقل الغازي "تشون شياو"/ "شيراكابا"، لكن هذا التعاون لم يحقق أي تقدم يذكر وفي 2009، بدأت الصين في تطوير حقل "تيان ويتين"/ "كاشي"، من جانب واحد باعتباره يدخل ضمن الحدود البحرية للصين مما أثار احتجاج اليابان، وفي سنة 2010، توقفت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بعد الأزمة السياسية التي تسبب بها اصطدام قارب صيد صيني بسفينة لخفر السواحل اليابانية بمحيط جزيرة سنكاكو/ دياويو، لتعود الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية إلى نقطة الصفر[2].

أما **القضية الثانية/** فتتعلق بـ "أوكينو توريشيما"، وهي شعاب مرجانية تقع على مسافة 1100 ميل شرقي طوكيو ولا تدعي الصين سيادتها على هذه الشعاب، لكنها ترفض استعمالها من طرف اليابان للمطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة في غرب المحيط الهادي لأن الصين تعتبرها مجرد صخرة وليست جزيرة[3].

4_ الخلافات على قضية تايوان

(1) عبد الرحمن المنصوري، **الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية**، مركز الجزيرة، (2013/2/6)، ص5، متاح في: https://2u.pw/DrRqH ، (2022/8/16).
(2) المصدر نفسه، ص5.
(3) المصدر نفسه، ص6.

تأكد الصين دائما على ان تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وتعتمد الصين في اقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم على اساس التزام تلك الدول بسياسة صين واحدة اما بالنسبة لليابان فان موقفها من هذه القضية متباين فمن جهة نجدها تعرب عن احترامها الكامل لموقف حكومة الصين حول كون تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين الشعبية، وتعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين وتلتزم بالوثائق السياسية الثلاثة (البيان الصيني الياباني المشترك عام 1972 ومعاهدة السلم والصداقة الصينية عام 1978 والإعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998) المتفق عليها بين البلدين ولا تؤيد محاولات تايوان في انضمامها إلى الأمم المتحدة, ومن جهة أخرى تظهر بين الفينة والأخرى تصريحات لمسئولين يابانيين يشيرون فيها إن تايوان دولة مستقلة, ولا يمكن فهم الموقف الياباني من تايوان إلا في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

بموجب معاهدة السلام والصداقة اليابانية – الصينية التزمت طوكيو بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الصينية، غير أن الموقف الياباني من قضية تايوان في تغير واضح في الفترة الأخيرة بالتزامن مع مجيء إدارة الرئيس جو بايدن الجديدة التي تتبنى سياسة أكثر صرامة بشأن قضيتها، ففي القمة بين رئيس الوزراء الياباني يوشي هيدي سوغا، والرئيس الأميركي جو بايدن في نيسان2022، بواشنطن شهدت المسألة التايوانية اهتماماً متزايداً من قبل طوكيو، كما شملت أجندة الاجتماع الأميركي الياباني آلية التعاون للحفاظ على أمن تايوان[2].

في أواخر (حزيران) 2022 خرج نائب وزير الدفاع الياباني ياسوهيدي ناكاياما، بتصريح يشير لضرورة أن تكون اليابان من القوى المساندة للولايات المتحدة **للدفاع عن تايوان** ضد أي غزوٍ محتمل، كما أكد ياسوهيدي أن أي حل طارئ يتعلق بها ينبغي أن يُبنى على الحوار، وحذر ايضا من المخاطر المتزايدة للتعاون الصيني الروسي وأكد ضرورة "الاستيقاظ" والانتباه للضغط الصيني المتزايد على تايوان مطالباً بحماية الجزيرة باعتبارها "دولة ديمقراطية"،[3] كما أشار رئيس الوزراء الياباني يوشي هيدي سوغا، في

(1) باهر مردان، مصدر سبق ذكره، ص206.

(2) محمد غروري، مصدر سبق ذكره.

(3) Tawfeeq, Saif Nussrat, and Salam Sayel Hammoud. "Rising Powers: A Study of Indicators and international standing." *Tikrit Journal For Political Science* 2.24 (2021): 333-336

تصريحات في حزيران الماضي اذ وصف رئيس الوزراء الياباني تايوان بـ "الدولة" غضب الصين، حيث علقت وزارة الخارجية الصينية على تصريحات رئيس الوزراء ووصفها بالمخلة بالتعهد الرسمي الملزم لليابان بعدم اعتبار تايوان دولة مستقلة، بينما تشهد العلاقات اليابانية والتايوانية تقارباً ملحوظاً فقد أعلنت طوكيو عن زيارة مرتقبة لوزيرة الرقمنة في حكومة تايبيه، أوديري تانج، لليابان لحضور حفل افتتاح أولمبياد طوكيو في الثالث والعشرين من (تموز) 2022، ويشير خبير الشؤون السياسية الياباني ليان ديجوي إلى أن موقف اليابان من المشكلة التايوانية يعتمد على موقف الولايات المتحدة الأميركية، فإذا لم تضغط الأخيرة على طوكيو للتدخل في المشكلة التايوانية؛ فإن اليابان لن تحدث اضطرابات في العلاقات الصينية اليابانية بسبب هذه القضية[1].

5_ التعاون الأمني الياباني الأمريكي

تعد معاهدة سان فرانسيسكو الموقعة بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان في تشرين الاول من عام 1951 الاساس في التعاون الامني الاميركي الياباني[2]، اذ أقرت المعاهدة بوجود قوات عسكرية أميركية تعمل على صون السلم والأمن الدوليين في منطقة – اسيا الباسفيك وكذلك صون أمن اليابان ضد الهجوم المسلح فيما يخص سيادتها الاقليمية التي تصل الى جزيرة سينكاكو او دياويو انتهت معاهدة سان فرانسيسكو حالما دخلت معاهدة التعاون المتبادل والامن بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية الموقعة في 19 كانون الثاني عام 1960، أهم ما جاء في هذه المعاهدة هي المادة الخامسة والتي نصت على" يعترف كل طرف ان اي هجوم مسلح ضد اي طرف في الأراضي الخاضعة لإدارة اليابان سيكون خطيراً على السلام، ويعلن انه سيعمل على مواجهة الخطر المشترك"، لذا فان المعاهدة لم تشر صراحة الى سيادة جزر دياويو او سينكاكو بين طياتها، الا ان الإدارات الأميركية ومنذ عام1972 عدت إن جزر دياويو/ سينكاكو جزء من مناطق الإدارة اليابانية استناداً الى المعاهدة نفسها، استمر التعاون الأمني بين الطرفين اذ أصدرت اليابان والولايات المتحدة عام 1996 البيان المشترك للتعاون الأمني وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعي الذي وضعتاه في عام 1978، وفي سبتمبر عام 1997، حددت اليابان والولايات المتحدة رسمياً مبدأ التعاون

---

(1) محمد غروي مصدر سبق ذكره.

(19) for the text of the treaty see: Security Treaty Between the United States and Japan, MOFA, (10/8/2012), in: https://2u.pw/AxtxX , (20/8/2022).

الدفاعي الجديد، وفي 24 ايار عام 2004، أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني الأميركي الأمر الذي يدل على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني بين اليابان والولايات المتحدة، وتولي الصين اهتماماً بالغاً للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطور القوة العسكرية اليابانية واتجاهات التعاون الأمني الأميركي الياباني والاهم بالنسبة للحكومة الصينية هو الدور الأميركي من النزاع على الجزر[1].

6_ الوجود العسكري الأميركي في المنطقة

اثار قرار إدارة "باراك أوباما" الرئيس الأميركي السابق بالانسحاب من العراق ومنطقة الشرق الاوسط، وإعادة التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها حلقة رئيسة في الرؤية الاستراتيجية الأميركية للمرحلة المقبلة قلق الصين وأيقظ هواجسها بعودة الحديث عن نظريتي "الخطر الصيني" و "احتواء الصين"، لكن عودة الولايات المتحدة اللاعب الجديد القديم والقوي في ذات الوقت شكل بالنسبة لكثير من الدول الآسيوية، بما فيها اليابان، طوق نجاة ومنحها هامشا إضافيا من المناورة والاستفادة من اللعب على تناقضات الكبار وعلى حبل التوازن الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية[2].

7_ المخاوف العسكرية المتبادلة

تمثل هي الأخرى سببا رئيسيا في تدهور العلاقات بين الجانبين، فبعد عقود من تركيز البلدين على النمو الاقتصادي، صارت الصين تسابق الزمن لتطوير قدراتها العسكرية عموما والبحرية على وجه الخصوص، إذ صارت الصين هي القوة البحرية الأكبر في آسيا، وأصبحت تمتلك أنظمة متطورة من الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المضادة للسفن والغواصات، وأنظمة الاستطلاع الجوي والبحري وصواريخ الأرض _ جو والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ المضادة للأقمار الصناعية، وبسبب تلك

---

(1) أسماء سعد الدين، معاهدة سان فرانسيسكو (معاهدة السلام مع اليابان)، المرسال، (2022/3/18)، في: https://2u.pw/L1WUN، (2022/8/20).

(2) سعد محي، **استدارة واشنطن نحو آسيا قد تؤثر على توجهاتها في الشرق الأوسط**، سويس انفو، (22 /11/ 2013)، في: https://2u.pw/NDaah، (2022/8/22).

التحديثات المتسارعة، يقدر البعض أنه لن تمضي سنوات قليلة حتى يصبح الجيش الصيني هو الأقوى في العالم[1].

في المقابل، بدأت اليابان كذلك في إعادة النظر في تعريف دورها العسكري، وبعد سنوات كثيرة من الإحجام والانكفاء على الاقتصاد بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، بدأت طوكيو في زيادة ميزانيتها العسكرية وفي تجربة عدة أنظمة صاروخية، كما خففت الحظر على صادراتها العسكرية، وقد تم إرسال وحدات من الجيش إلى العراق وأفغانستان في أعقاب أحداث 11(أيلول) 2011، كما أرسلت في العام 2009 مدمرتان إلى خليج عدن لمحاربة القرصنة، في خطوات رمزية تشير إلى تغيير العقيدة القتالية للجيش الياباني وتنظر كل من الصين واليابان بتوجس إلى بعضهما البعض، إذ يخشى اليابانيون من عمليات التحديث الواسعة التي تجريها الصين على جيشها وقواتها، وقد سبق للحزب الحاكم في اليابان التعهد بتعزيز القدرات العسكرية اليابانية لمواجهة الأطماع المتزايدة لبكين في بحر الصين الشرقي، أما الصين فتنظر بعين الريبة إلى الخطوات العسكرية اليابانية، متخوفة من احتمال تخليها عن توجهاتها السلمية التي تحلت بها منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يزال حاضرا في أذهان الجميع الذكريات القريبة لعقود من الحروب المدمرة بين الجانبين[2].

---

[1] ماذا تعرف عن العداء التاريخي بين الصين واليابان، ساسة بوست، (2021/3/13)، في: https://2u.pw/t0kXz، (2022/8/22).

[2] ماذا تعرف عن العداء التاريخي بين الصين واليابان، مصدر سبق ذكره.

المحور الثالث: نقاط التعاون في العلاقات الصينية اليابانية

أن قيادتي الصين واليابان مع دخول الألفية الجديدة، تبحثان عن نقاط التلاقي وليس الاختلاف، ولدى كل منهما تصور معين عن الدور الاقليمي والدولي القوي لهما، فاليابان هي ثاني قوة اقتصادية في العالم إلا انها في موقع العملاق الاقتصادي والقزم العسكري كما أن الصين ما زالت تحتل مرتبة في الاقتصاد العالمي لا تتلاءم مع حجمها الجغرافي والبشري. ورغم التطور التكنولوجي الكبير فيها، ونسبة النمو المرتفعة التي تعد الاولى في العالم خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنها ما زالت تعاني مشكلات داخلية حادة. إلا أنها تمتلك قدرات عسكرية هائلة قد تمكنها من ان تصبح قطبا محتملا في صراع العولمة على المستوى العالمي وذلك نظرا لطاقاتها البشرية التي تقارب مليار واربعمائة مليون نسمة، أن الرأسمال الياباني بحاجة ماسة الى الاسواق الصينية خصوصا لأن اليابان تعيش ازمة ركود اقتصادي كبير منذ مدة طويلة، بالمقابل، مع ان الصين التي تعيش حالة نمو متزايد الا أنها بحاجة الى الرأسمال الياباني والتكنولوجيا المتطورة جدا لأن كثيرا من مناطقها الغربية والشمالية والجنوبية ما زالت تعاني مشكلات كبيرة كالفقر الشديد، والأمية، والنسبة العالية من الباحثين عن عمل[1].

وقد أدرك كلا الجانبين الحاجة الملحة للتعاون الوثيق بينهما، وتجاوز سلبيات المراحل التاريخية الدامية، والتطلع الى مستقبل واعد، تبدو مسألة التعاون الصيني الياباني معقدة جدا، ولا تحكمها فقط النوايا الطيبة لدى الحكومتين، ولا الحرص الشديد على التعاون المثمر، ف بالإضافة الى كثافة الموروث السلبي للاحتلال الياباني للصين في القرن العشرين والذي خلف ما يزيد على 30 مليون قتيل صيني، فإن الذاكرة الشعبية لدى المواطن الصيني تحتفظ بكثير من الصور المأساوية البشعة التي مارسها جنود الاحتلال الياباني في الصين، وبقدر ما تحمس ملايين الصينيين لاقتناء السلع اليابانية في بداية مرحلة الاصلاح والانفتاح بعد 1978 فإن السنوات الأخيرة شهدت انحسارا حادا لمبيعات السلع اليابانية في الاسواق الصينية خاصة بعد اصرار

---

(1) **محمد نجيب سعد، من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة،** الوطن، (16/ 5/ 2022)، في: https://2u.pw/FIRN6، (2022/8/20).

الحكومة اليابانية على الاحتفاظ بتقاليد اليابان الموروثة التي يعتبرها الشعب الصيني مساسا بكرامته الوطنية، كما ان حجم الاستثمارات اليابانية في الصين ما زال كبيرا إلا انه آخذ بالتقلص نظرا للأزمات المالية والركود الاقتصادي داخل اليابان من جهة، ولكثافة الرأسمال الصيني الوارد من هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان الى الوطن الأم من جهة اخرى وبعيدا عن الخطاب التفاؤلي لا بد من التنبه الى عوامل كثيرة تعيق التقارب الصيني الياباني، فالسياسة اليابانية ما زالت اسيرة الارتباط التبعي بالسياسة الاميركية في منطقة جنوب وشرق آسيا، وسنتطرق الى اهم النقاط التعاون الصيني الياباني المتمثلة بالاتي:[1]

1_ التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الياباني

أ_ التجارة الثنائية

في بداية عقد السبعينيات، بعد أن كانت السوق الأمريكية تتحكم بالتجارة الخارجية اليابانية (ما يقرب من ثلث الواردات والصادرات)، أعيد تدريجياً توجه هذه التجارة باتجاه آسيا منذ عام ١٩٤٧، أصبحت آسيا موردة، اليابان الأولى وبدءاً من عام ١٩٩١، زبونها الأول حتى عام ١٩٩٦ تكثفت المبادلات وبعد عامين من الانكماش المرتبط بأزمة الإقليم، استأنفت تقدمها بدفع من الصين بدءاً من عام ٢٠٠١، ومن جانبه، منذ الثمانينيات لم يتوقف الثنائي الصين – اليابان عن تعزيز علاقاتهم وبدءاً من عام ٢٠٠٢، أصبحت الصين موردة اليابان الأول قبل الولايات المتحدة وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شريكتها التجارية الأولى ومع الأخذ بالحسبان أن وزن الصين في الصادرات اليابانية تضاعف ست مرات ما بين1990–2003 فإنها لن تتأخر عن أن تصبح أيضاً زبونتها الأولى[2].

كان حجم التجارة الصينية اليابانية أقل من 5 مليارات دولار أمريكي، على مدار الأربعين عاما الماضية من الإصلاح والانفتاح، استمر حجم التجارة الصينية اليابانية في التوسع، بعد دخول القرن الحادي والعشرين، دخلت المسار السريع اذ وصل إجمالي حجم التجارة الثنائية إلى مستوى جديد تقريبا كل خمس سنوات في عام 2002 تجاوزت الـ 100 مليار دولار أمريكي، في عام 2012، بسبب "شراء الجزر" التي قامت بها الحكومة اليابانية وأسباب أخرى، اذ شهدت التجارة

(1) محمد نجيب سعد، مصدر سبق ذكره.

(2) ايفلين دوريل فير، **الاقتصاد الياباني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب،(دمشق، 2010)، ص142.

الثنائية تراجعا كبيرا لمدة خمس سنوات متتالية، في عام 2017 مع تحسن العلاقات الصينية اليابانية، عودت التجارة الثنائية نموا ايجابيا، واستمرت في الحفاظ على نمو إيجابي في عام 2018 وفقا لإحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين واليابان في عام 2018، (327.66) مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها 8.1٪، منها 147.08 مليار دولار أمريكي الصادرات إلى اليابان بزيادة سنوية 7.2٪، وبلغت الواردات من اليابان180.58 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 8.9٪ بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وآسيان، بلغت الصادرات الصينية إلى اليابان 165.82 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021، وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة حول التجارة الدولية[1].

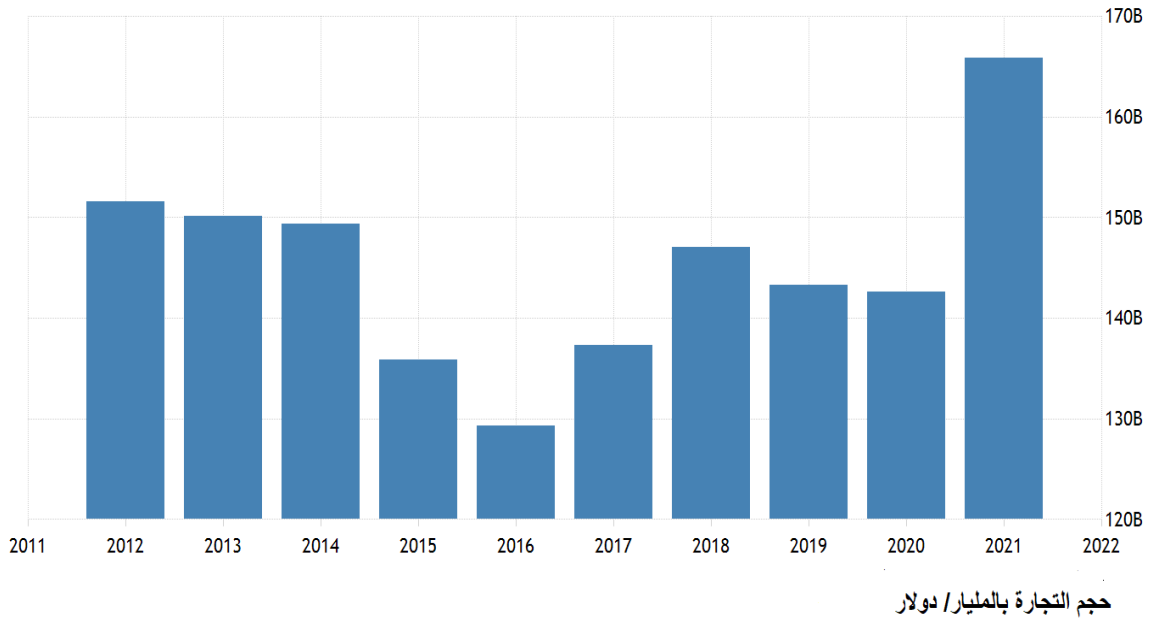
تعد اليابان رابع أكبر شريك تجاري للصين، وتواصل اليابان الحفاظ على مكانتها كثاني أكبر شريك تجاري للصين من حيث الدولة وفقًا لإحصاءات وزارة المالية اليابانية، بلغ إجمالي حجم التجارة بين اليابان والصين في عام 2018 ما قيمته 35.77 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 7.4٪ عن العام السابق، وبلغت صادرات اليابان إلى الصين 180,24مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9.3٪ وبلغت وارداتها من الصين 173,54 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 5,5٪، تواصل الصين الحفاظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري لليابان2019، تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر سوق تصدير لليابان19,5، من إجمالي صادرات اليابان، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة بنسبة 0.5 نقطة مئوية لغت الصادرات اليابانية إلى الصين 163.86 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021، وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية[2].

---

(1) **After Premier Li Keqiang's visit to Japan: China-Japan relations return to high growth rates,** gov, (10,5,2018)**,** in**:** **https://2u.pw/RkjYF,** (31/8/2022).

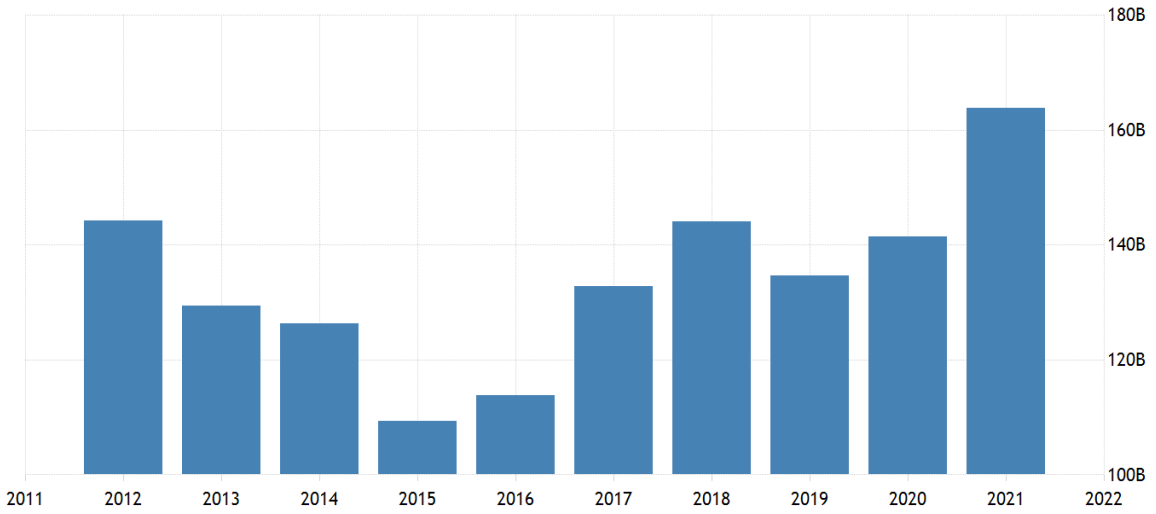
(2)Guan Zhixiong, **The rise of China is changing Sino-Japanese relations opportunities and challenges for Japan**, Rieti, in**:** **https://2u.pw/iSU0r**, (2/9/2022).

رسم (1) الصادرات الصينية الى اليابان



source: **China's exports to Japan**, Trading Economics, in: https://2u.pw/6Pohta, (2/9/2022).

رسم (2) الصادرات اليابان الى الصين



source: **Japan exports to China**, Trading Economics, in: https://2u.pw/0v9AGv, (4/9/2022).

ب_ الاستثمارات المتبادلة

في عام 1979، بدأت اليابان الاستثمار المباشر في الصين، وبذلك فتحت مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي الشامل بين الصين واليابان على مدى السنوات الأربعين الماضية، في ظل التعزيز القوي للإصلاح والانفتاح الصيني، تطور الاستثمار الياباني المباشر في الصين بسرعة، وعلى الرغم من وجود تقلبات إلا أن الاتجاه الأساسي هو تصاعدي ومع ذلك، نظرا لعوامل مثل تدهور العلاقات الصينية اليابانية منذ عام 2013، شهد الاستثمار الياباني المباشر في الصين نموا سلبيا لمدة أربع سنوات متتالية مع تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن العلاقات الصينية اليابانية، عكس الاستثمار الياباني المباشر في الصين أخيرا وضع النمو السلبي في عام 2017، محققا نموا

إيجابيًا بنسبة5.2٪ ونمو إيجابي أعلى في عام2018 وفقا لإحصاءات وزارة التجارة، في عام 2018 تلقى الاستثمار الياباني المباشر في الصين3,81مليار دولار أمريكي بزيادة سنوية قدرها16,5% [1].

في عام 2018، احتلت استثمارات اليابان في الصين المرتبة السادسة بعد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة، متراجعة بمركز واحد عن العام السابق، لكن اليابان لا تزال تحتل المرتبة الرابعة من حيث الدولة بحلول نهاية عام 2018، بلغ الاستثمار المباشر لليابان في الصين 112 مليار دولار أمريكي، لتحتل المرتبة الثالثة بين مصادر الاستثمار الأجنبي في الصين، وتحتل المرتبة الأولى من حيث الدولة، ولا تزال المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي الصيني [2].

بالمقارنة مع النمو السريع للاستثمارات اليابانية أدنى قليلاً بدا الاستثمار المباشر للصين في اليابان في أوائل الثمانينيات وعلى الرغم من أنه بدأ مبكراً، فقد استند أساسا إلى إنشاء مكاتب في اليابان وكان حجم الاستثمار صغيراً وكان التطور بطيئاً وحتى عام 2008، لم يتجاوز حجم الاستثمار السنوي 50 مليون الدولار الأمريكي وصل إلى 340 مليون دولار أمريكي في عام 2010، وانخفض إلى 150 مليون دولار أمريكي في عام 2011، وارتفع إلى 430 مليون دولار أمريكي في عام 2013 وبعد أربع سنوات من التراجع، عاد إلى 440 مليون دولار أمريكي في عام 2017 وفقا للإحصاءات الأولية من وزارة التجارة، مع النمو السريع للاقتصاد الصيني وتحسين مستوى إدارة الشركات ، ازداد وصول الصين المباشر إلى اليابان، ثاني أكبر شريك اقتصادي وتجاري، بشكل كبير وفقًا

(1) Li Guo, **Sino-Japanese economic and trade cooperation has returned to a high level, with nearly 50% of Japanese companies in China planning to expand investment**, Finance 21, (28,4,2018), in: https://2u.pw/LaqNs, (4,9,2022).
(2) Ibid.

للإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية اليابانية، بلغ الاستثمار الصيني المباشر في اليابان 107.9 مليار ين (حوالي 980 مليون دولار أمريكي) في عام 2017، متجاوزا 100 مليار ين لأول مرة ، مسجلاً رقماً قياسياً حتى الآن و منذ عام 2018، استمرت استثمارات الشركات الصينية في اليابان في النمو، حيث بلغ الاستثمار في الأرباع الثلاثة الأولى 73.5 مليار ين، بزيادة قدرها 23.9٪ عن نفس الفترة من العام الماضي و من المتوقع أن تحافظ استثمارات الصين في اليابان على زخم النمو في السنوات القادمة[1].

2_التعاون بين الصين واليابان في بناء آلية التكامل الاقتصادي الإقليمي

بدأ التعاون بين الصين واليابان في بناء آلية التكامل الاقتصادي الإقليمي (RCEP) بسلسلة من التعاون بعد الأزمة المالية الآسيوية، كانت في البداية آلية تعاون " 3 + 10 " بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول الآسيان العشر بعد ذلك، والصين في عام 2012 بدأت المفاوضات بشأن آليتي تعاون التجارة الحرة المذكورتين أعلاه رسمياً[2].

(RCEP) هي اتفاقية تعاون إقليمي بين الدول الأعضاء في(ASEAN + 6) لفتح أسواقها لبعضها البعض وتنفيذ آلية تكامل اقتصادي إقليمي في منطقة اسيا والمحيط الهادئ، تغطي المنطقة حوالي 3.5 مليار شخص، وسيصل إجمالي الناتج المحلي إلى 23 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 1/3 من الإجمالي العالمي، ممكن ستصبح تانتشنغ أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، من 2019 عقدت مفاوضات (RCEP) أكثر من 20 مفاوضة و 15 مفاوضة على المستوى الوزاري، لا شك في أن الصين واليابان لعبتا دورا محوريا في عملية المفاوضات برمتها منذ عام 2017، بدأت

(1) Shu Tchang Wan, **Direct investment of Chinese companies in Japan is growing rapidly,** international network, (26,2,2019), in: https://2u.pw/SiLpn, (4/9/2022).
(2) **Promoting Higher Quality Regional Economic Integration**, People's Daily, (10/1/2022), in: https://2u.pw/hDRGl, (4/9/2022).

عملية مفاوضات (RCEP) في "التسريع "بطريقة شاملة، وزاد معدل إتمام مهام التفاوض إلى ما يقرب من80 ٪، قال رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ إن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) اتفاقية تعاون إقليمي تستند إلى اتفاقية تجارة حرة عالية المستوى على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية وعلى خلفية الحماية التجارية الحالية والنزعة الأحادية، فإن إبرام هذه الاتفاقية سيساعد الدول الإقليمية على إرسال رسائل إيجابية إلى العالم بالطبع ، كان أحد الأسباب الأساسية وراء تمكن دول الآسيان العشر ، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، وأستراليا ونيوزيلندا، بإجمالي 15 دولة عضو ، من اختراق العديد من القيود والعقبات، والتوقيع أخيرًا على الاتفاقية 15 تشرين الثاني 2020، هو أن تتوافق الاتفاقية مع متطلبات كل دولة موقعة وتتوافق فوائد تنمية التجارة مع اتجاه العصر في تطور التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي أيضا نتيجة تطور تحرير التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيز التنمية الإقليمية الجديدة[1].

طرحت فكرة منطقة التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا في قمة زعماء الدول الثلاث في عام 2002، اذ جاءت الرؤية على انشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا، هي منطقة تجارة حرة من ثلاث دول تتكون من سوق كبير يبلغ عدد سكانه أكثر من 1.5 مليار نسمة سيتم إلغاء التعريفات الجمركية والقيود التجارية الأخرى في منطقة التجارة الحرة، وسيكون تدفق السلع والمواد الأخرى أكثر سلاسة يمكن للمصنعين في المنطقة في كثير من الأحيان خفض تكاليف الإنتاج واكتساب سوق ودخل أكبر ، بينما

(1) Bao Jian Yun, **New Regional Economic Integration and Building the Asia-Pacific Community**, People's Writer Forum, (8/5/2021), in: https://2u.pw/VwK4q, (4/9/2022).

يمكن للمستهلكين الحصول على سلع منخفضة الأسعار الصين واليابان وكوريا الجنوبية ستزداد الرفاهية الاقتصادية العامة للدول الثلاث[1].

روجت الصين واليابان وكوريا الجنوبية لاتفاقية التجارة الحرة وبعد فترة طويلة من المداولات، تم الإعلان عن المفاوضات رسميًا في مايو 2012 ومع ذلك، في نفس العام حدثت الخلافات بين الصين واليابان حول سيادة جزر دياويوتاي (تسمى جزر سينكاكو في اليابان) واليابان و كوريا الجنوبية بسبب الخلاف حول جزر تاكيشيما (تسمى دوكدو في كوريا الجنوبية) واحدة تلو الأخرى في بحر الصين الشرقي، مما جعل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الأطراف الثلاثة متوترة، وهو ما لم يتم حله حتى الآن ومع ذلك، مع استفادة وزراء الاقتصاد والتجارة من الأطراف الثلاثة من حضورهم القمة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، أعلنوا في 20 تشرين الثاني 2012 أن المرحلة الأولى من المفاوضات الموضوعية ستعقد في وقت مبكر من عام 2013 اذ تعتزم الصين واليابان وكوريا الجنوبية مواصلة تعزيز اتفاقية التجارة الحرة بمبدأ "**فصل السياسة عن الاقتصاد**" [2].

تعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية اقتصادات مهمة في آسيا، وتشكل مجاميعها الاقتصادية حوالي 70٪ من إجمالي آسيا على مدى السنوات العشر الماضية، تقاربت هياكل التجارة بين الصين واليابان وبين الصين وكوريا الجنوبية تدريجياً من حيث التجارة بين الصين واليابان، زادت نسبة صادرات الصين من الآلات والمعدات والمنتجات الإلكترونية إلى اليابان بشكل كبير، ونسبة كبيرة منها في شكل تجارة معالجة يتم

---

(1) **Free Trade Area between China, Japan and Korea**, School Encyclopedia, in: https://2u.pw/QViKX, (10/9/2022).

(2) **Discussing the Free Trade Agreement between China, Japan and Korea and how to deal with it**, Straits Exchange Foundation, v 127, in: https://2u.pw/dNcTW, (10/92022).

تصدير معظمها من قبل الشركات اليابانية في الصين، وهي التجارة داخل الصناعة وداخل الشركة لقد تغيرت السلع التي استوردتها كوريا الجنوبية من الصين تدريجياً من المنتجات الأولية إلى المنتجات شبه المصنعة الصناعية أو المنتجات النهائية، وأصبحت التجارة داخل الصناعة شائعة بشكل متزايد[1].

أشار هو تشنغ يويه، نائب رئيس الرابطة الصينية للدبلوماسية العامة، إلى أنه في العامين الماضيين، عانى التعاون الثلاثي بين الصين واليابان وجمهورية كوريا من بعض الآثار بسبب وباء كوفيد –19 التنسيق سلس والتواصل كاف، والتدابير في الوقت المناسب، والنتائج رائعة بفضل جهود جميع الأطراف، تم إطلاق RCEP رسميا، من الضروري ابتكار الأفكار والوسائل والسعي لجعل التعاون الثنائي والثلاثي أكثر ديناميكية وواقعية وأكثر قدرة على دفع التنمية الصحية والمستقرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي واقترح أن الأول هو تعزيز تعاون "10 + 1" بشكل منفصل لمساعدة دول الآسيان على استئناف العمل والإنتاج في أقرب وقت ممكن؛ والثاني هو مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ والثالث هو استئناف الأفراد–الناس والتبادلات الثقافية في أقرب وقت ممكن؛ والرابع هو تعزيز التعاون في مجال الصحة؛ والخامس هو دمج الأمم المتحدة 2030، ستستكشف المشاريع المدرجة في عملية التنمية المستدامة إمكانية التعاون مع دول ثالثة أو مناطق ذات صلة؛ السادس حول مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، و "خطة البنية التحتية عالية الجودة" اليابانية و "السياسة الجنوبية الجديدة" لكوريا الجنوبية، يمكن للشركات الثلاثية الصينية اليابانية تعزيز الاتصالات والسعي إلى تعاون مربح للجانبين ومتعدد المكاسب[2].

---

(1) **Free Trade Area between China, Japan and Korea**, ,op.cit.

(2) Yin Xiaoxia, **The eighth cooperation dialogue between China, Japan and the ROK was held, and experts suggested cooperation in the post-epidemic era**, China's development portal, (17/1/20220) in: https://2u.pw/uaLXV, (10/9,2022).

أشار ماساكازو تويودا، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة اليابان للتبادل الاقتصادي الدولي، في كلمته إلى أن RCEP دخلت حيز التنفيذ وأن اليابان والصين وكوريا الجنوبية أبرمت اتفاقية تجارة حرة لأول مرة، وكسر حواجز التجارة والاستثمار وزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثلاثية والخطوة التالية هي تعزيز نمو التجارة والاستثمار ضد هذا الاتجاه، وستقوم اليابان والصين وكوريا الجنوبية بمستوى أعلى من فتح الأسواق .ثانيًا، بالإضافة إلى التصنيع، تتطلع الدول الثلاث أيضًا إلى مزيد من التعاون في السياحة وتكنولوجيا المعلومات ومجالات الخدمات الأخرى .بالإضافة إلى ذلك، تضافر جهودك لتعزيز عملية الرقمنة واشار كيم سونغ هوان، رئيس مؤسسة كوريا الجنوبية وشرق آسيا، في خطابه إلى أنه من الأهمية بمكان أن تستمر كوريا الجنوبية والصين واليابان في إجراء حوارات التعاون[1].

3- التعاون الأمني الصيني الياباني

الثقة سلعة نادرة في المجال العسكري بين البلدين، قلة من اليابانيين يؤمنون بخطاب بكين حول "**الصعود السلمي**" يقتصر التعاون العسكري بينهما على سياقات متعددة الأطراف مثل التدريبات المشتركة النادرة، يذكر مسؤولو الدفاع اليابانيون بشكل لا لبس فيه النمو العسكري للصين باعتباره مصدر قلق أمني حيوي اذ تواصل اليابان تعديل موقفها الدفاعي للحد من طموحات الصين الإقليمية[2].

نصت استراتيجية الأمن القومي اليابانية للعام 2013 على أن "**العلاقات المستقرة بين اليابان والصين عامل أساسي للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ**" لذا، ومن منظور واسع، متوسط إلى طويل الأجل، ستسعى اليابان جاهدة لبناء وتعزيز علاقة متبادلة المنفعة تستند إلى المصالح الاستراتيجية

(1) Ibid.

(2) Nori Katagiri, **"Evolution of Sino-Japanese Relations: Implications for Northeast Asia and Beyond"**, E-international relations, (Japanese, 2019), P2.

المشتركة مع الصين في جميع المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والمال والأمن والثقافة والتبادلات الشخصية"، تبدلت النظرة اليابانية إلى مستوى التهديدات التي تشكلها الصين، وذلك انسجاماً مع التغير في نظرة الولايات المتحدة إلى التهديد الاستراتيجي الصيني، ومع قيام الصين بتطوير قدراتها العسكرية والزيادة في موازنتها العسكرية السنوية وتحركاتها في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان[1].

أعلنت وزارة الدفاع اليابانية، أن وزيري دفاع اليابان والصين اتفقا على إنشاء خط اتصال عسكري ساخن مشترك بحلول نهاية عام 2022، وسط توترات بين الدولتين الجارتين في شرق آسيا، ونقلت شبكة "سي إن إن" الأميركية، عن بيان أصدرته الوزارة، أن الاتفاق تم التوصل إليه خلال مؤتمر افتراضي بين وزير الدفاع الياباني، نوبو كيشي، ونظيره الصيني، ووي فنجي، من جانبها، أكدت وزارة الدفاع الصينية في بيان الاتفاق على إنشاء خط الاتصال الساخن في بيان، ولكن دون تحديد موعد للتنفيذ ويأتي الاتفاق وسط نزاع بين اليابان والصين بشأن تايوان وقضايا أخرى في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وناقش الوزيران هذه الخلافات خلال اجتماعهما، بما في ذلك المطالب المتعارضة للسيادة على سلسلة جزر صخرية غير مأهولة في بحر الصين الشرقي[2].

وقال بيان وزارة الدفاع اليابانية، إن الوزير كيشي تحدث عن رفض اليابان المحاولات الفردية لتغيير الوضع الراهن بـ "الإكراه"، معرباً عن قلق بلاده الشديد إزاء هذه التصرفات وأضاف البيان، أن كيشي أشار إلى أحداث فردية مثل أنشطة جيش التحرير الشعبي الصيني، وسفن خفر السواحل الصينية، وذكر أيضاً، أن

---

(1) ليلى نقولا، عسكرة اليابان: **هل تتحوّل إلى تهديد استراتيجي للصين؟**، الميادين، بيروت، (2022/7/12)، في: https://2u.pw/hwU0l، (2022/9/12).

(2) **الصين واليابان تتفقان على إنشاء خط عسكري ساخن بين البلدين**، الشرق، دبي، (2021/12/28)، في: https://2u.pw/CUNAF، (2022/9/12).

كيشي أكد خلال اجتماعه مع فنجي، أن السلام والاستقرار في مضيق تايوان يمثلان أمراً بالغ الأهمية لأمن اليابان واستقرار المجتمع الدولي، وعلى الجانب الآخر، تمسكت الصين بمطالباتها بالسيادة على الجزر، وقالت وزارة الدفاع الصينية في البيان إن "الصين ستدافع بقوة عن سيادتها وحقوقها ومصالحها البحرية"، بالإضافة الى انه يجب على الطرفين التركيز على مصالح العلاقات الثنائية بوجه عام، والسعي للحفاظ على الاستقرار في بحر الصين الشرقي[1].

(1) **الصين واليابان تتفقان على إنشاء خط عسكري ساخن بين البلدين**، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة

تحظى منطقة بحر الصين الشرقي بأهمية كبيرة كونها تشكل احد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الصينية_ اليابانية واستمراها واستقرارها، ان العلاقات بين البلدين لها تاريخ طويل اذ مرت بعدة فترات ساهمت بسوء وتحسن تلك العلاقات، فضلاً عن الخلافات التي مرت بها العلاقات الصينية اليابانية على مر الفترات السابقة والخلافات حول شراء الجزر البحرية في بحر الصين الشرقي وقضية سيادتها التي تقف بشكل دائم امام تحسين العلاقات بين الجانبين الا ان الطرفين يرون بالضرورة الى ترك مسئلة حل الجزر للأجيال القادمة والتطلع الى مصالحهم المشتركة.

تعد الصين واليابان اكبر اقتصادين في منطقة بحر الصين الشرقي يتطلع الجانبين نحو إقامة علاقات اقتصادية تعاونية واستثمارات متبادلة والتطلع لبناء الية تكامل اقتصادي مع دول المنطقة، لتسهيل انتقال البضائع الى الأسواق المشتركة وخاصة بعد الازمة المالية الاسيوية، شملت العلاقات بين الصين واليابان على التعاون في الجانب الأمني ايضاً، اذ اشارت استراتيجية الامن القومي الياباني عام 2013، على ان العلاقات بين الصين واليابان عامل أساس للسلام والاستقرار في منطقة اسيا_ المحيط الهادئ، لذلك تسعى اليابان جاهداً لبناء وتعزيز علاقات متبادلة تستند الى المصالح الاستراتيجية المشتركة مع الصين في جميع المجالات بما في ذلك السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

Conclusion

In my research, I touched on the Sino-Japanese relations in depth, as they are the two largest competing powers in the East China Sea region, and they have the second and third largest economies in the world, which can be the most prominent poles in the region.

• The two neighbors, Japan and China, share historical ties dating back to past eras, and there is a difference in language, religion and literature between them. Relations between them are sometimes tense, and the reason is due to Japan's invasion of China in their first war in 1894, and the war that accompanied World War II with the accompanying crimes of the Japanese Occupation Which still cast a shadow over the relations between the two countries.

• The two countries are trying to build relations between them to break the stalemate and work on better relations to build mutual trust between the two countries.

• The two sides differ in many outstanding issues between the two countries, as the relations between one period and another witnessed tension, including the Japanese occupation of China, the dispute over the Senkaku /Diaoyu Islands, disputes over the demarcation of maritime borders, as well as disputes over the Taiwan issue, because China always stresses that Taiwan is an integral part of Its territory, Japanese-American cooperation, as a treaty between them recognized the presence of US military forces in the Asia-Pacific region (Pacific) to safeguard Japan's security against any armed attack. Mutual military fears are also a major reason for the deterioration of relations between the two sides.

• The leadership of the two countries adopted points of convergence in their relations, not differences, and the two countries possess great economic strength and Japanese capital is in dire need of Japanese capital in need of Chinese markets, especially Japan is experiencing economic stagnation and China is experiencing increasing growth and is in need of Japanese capital and very advanced technology. I realize both The two countries are in dire need of close cooperation and looking forward to a promising future.

• Points of Sino-Japanese cooperation included the economic field, as it included trade exchange and mutual investment between the two largest economies in the region, and witnessed cooperation between China, Japan and South Korea, as well as with the ten ASEAN countries, after that a regional cooperation agreement was concluded for the member states to open a market for each other and implement the cooperation mechanism The regional economy in the Asia-Pacific region China, Japan and South Korea also promoted the free trade agreement. These countries have important economies in Asia and their economic totals constitute 70% of the total in Asia.

• In the field of security cooperation, due to the loss of confidence between the two countries, military cooperation between them was limited to multilateral policies that included rare joint exercises, and because China's military growth is a source of concern for Japan and continues to adjust its defense position to limit China's regional ambitions.

• Japan and China established a hot line of communication after the agreement between them due to the tensions between the two neighboring countries in East Asia. The agreement comes due to the growing concern over disputes over Taiwan and other issues in the East and South China Seas.

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

[1] دوريل فير، ايفلين، **الاقتصاد الياباني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب،(دمشق، 2010).

ثانياً: البحوث والدوريات العلمية

[1] مردان، باهر ، **العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية**، دراسات دولية، العدد57، 2013.

(2) طيب، جميلة، "البعد الأمني في العلاقات الصينية اليابانية"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد21، مجلد1، (الجزائر،2011).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

(١) بلال ياسين محمد الكساسبة، **العلاقات اليابانية – الصينية منذ تطبيع العلاقات (1972–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2012.

رابعاً: المصادر الإليكترونية

المصادر العربية

[1] سعد الدين، اسماء، **معاهدة سان فرانسيسكو (معاهدة السلام مع اليابان)**، المرسال، (2022/3/18)، في:https://2u.pw/L1WUN ، (2022/8/20).

[2] سعد،محمد نجيب، **من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة**، الوطن، (16/ 5/ 2022)، في: https://2u.pw/FIRN6، (2022/8/20).

[3] شين، كاوا شيما، **السياسة اليابانية تجاه الصين في مرحلة ما بعد آبي: سياسة جديدة لعصر مختلف**، اليابان بالعربي، (2020/10/1)، في: https://2u.pw/W8ksX، (2022/8/14).

[4] **الصين واليابان تتفقان على إنشاء خط عسكري ساخن بين البلدين**، الشرق، دبي، (2021/12/28)، في: https://2u.pw/CUNAF، (2022/9/12).

[5] الغروري، محمد، **هل سترسم تايوان ملامح العلاقة اليابانية – الصينية**، أندب ندت عربية، (2021/1/16)، في: https://2u.pw/gMq2u، (2022/8/8).

[6] **ماذا تعرف عن العداء التاريخي بين الصين واليابان**، ساسة بوست، (2021/3/13)، في: https://2u.pw/t0kXz، (2022/8/22).

(7) محي، سعد، **استدارة واشنطن نحو آسيا قد تؤثر على توجهاتها في الشرق الأوسط**، سويس انفو، (22 /11/ 2013)، في: https://2u.pw/NDaah، (2022/8/22).

(8) المنصوري، عبد الرحمن، **الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية**، مركز الجزيرة، (2013/2/6)، ص5، في: https://2u.pw/DrRqH ، (2022/8/16).

(9) نقولا، ليلى، **عسكرة اليابان: هل تتحوّل إلى تهديد استراتيجي للصين؟**، الميادين، بيروت، (2022/7/12)، في: https://2u.pw/hwU0l، (2022/9/12).

خامساً: المصادر الإنكليزية

1- Journals

(1) Nori Katagiri, "Evolution of Sino-Japanese Relations: Implications for Northeast Asia and Beyond", E-international relations, (Japanese, 2019).

(2) Singh, Teshu, **China & Japan: Tensions in East China Sea**, IPCS, New Delhi, No. 198, October 2012.

(3) **Unresolved territorial and maritime claims continue to hamper exploration and development in the East China Sea**, US Energy Information Administration, 17 September, 2014.

4 Tawfeeq, Saif Nussrat, and Salam Sayel Hammoud. "Rising Powers: A Study of Indicators and international standing." *Tikrit Journal For Political Science* 2.24 (2021):

2- Electronic Resources

(1) **After Premier Li Keqiang's visit to Japan: China-Japan relations return to high growth rates,** Gov, (10,5,2018) Available in**: https://2u.pw/RkjYF,** accessed (31/8/2022).

(2) Guan Zhixiong, **The rise of China is changing Sino-Japanese relations opportunities and challenges for Japan**, Rieti, in**: https://2u.pw/iSU0r**, (2/9/2022).

(3) Guo, Li , **Sino-Japanese economic and trade cooperation has returned to a high level, with nearly 50% of Japanese companies in China planning to expand investment**, Finance 21, (28,4,2018), in: https://2u.pw/LaqNs, (4,9,2022).

(4) **Free Trade Area between China, Japan and Korea**, School Encyclopedia, in: https://2u.pw/QViKX, (10/9/2022).
(5) **Discussing the Free Trade Agreement between China, Japan and Korea and how to deal with it**, Straits Exchange Foundation, v 127, in: https://2u.pw/dNcTW, (10/92022).
(6) Xiaoxia, Yin, **The eighth cooperation dialogue between China, Japan and the ROK was held, and experts suggested cooperation in the post-epidemic era**, China's development portal, (17/1/20220) in: https://2u.pw/uaLXV, (10/9,2022).
(7) Ministry of Foreign Affairs of Japan, Senkaku Islands, in: https://2u.pw/gyymI، (18/8/2022).
(8) **for the text of the treaty see: Security Treaty Between the United States and Japan,** MOFA, (10/8/2012), in**: https://2u.pw/AxtxX ,** (20/8/2022).
(9) Wan, Shu Tchang, **Direct investment of Chinese companies in Japan is growing rapidly,** international network, (26,2,2019), in: https://2u.pw/SiLpn, (4/9/2022).
(10) **Promoting Higher Quality Regional Economic Integration**, People's Daily, (10/1/2022) Available in: https://2u.pw/hDRGl, (4/9/2022).

(11) Yun, Bao Jian, **New Regional Economic Integration and Building the Asia-Pacific Community**, People's Writer Forum, (8/5/2021), in: https://2u.pw/VwK4q, (4/9/2022).